

فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية يطلع على احتياجات جمعية حماية الطفولة بعمران

كون العمل في مجال الطفولة يحتاج إلى جميع الأيدي البيضاء في القطاع الحكومي والخاص وعلى وجه التحديد الدافع الإنساني والديني في مختلف التوجهات والأهداف السامية لحماية طفل المستقبل .

وأطلع الفريق الاستشاري للصندوق الاجتماعي على الأعمال التي تقوم بها الجمعية ومعرفة الاحتياجات الضرورية التي تمكن سير عملها والمتمثلة في عدم توفر الإمكانيات التي تمكن الجمعية من القيام بدورها الوطني والاجتماعي والإنساني وتحقيق الأهداف المرجوة التي جاءت من أجلها فكرة تأسيس الجمعية .

وخلال الزيارة أشاد فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية بدور الجمعية والنجاحات الملموسة التي حققتها الجمعية خلال الفترة الوجيزة من عمرها وفي ظل إمكانياتها البسيطة والشحيحة .

ناقش أمين عام جمعية حماية الطفولة الاجتماعية حسين محمد العودري مع الفريق الاستشاري للصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عمران صعدة المكلف بدراسة احتياجات الجمعيات الأهلية والصعوبات التي تعيق سير عمل الجمعيات ناقش مستوى أداء جمعية حماية الطفولة الاجتماعية خلال الفترة الماضية .

في الاجتماع استعرض العودري الأنشطة والبرامج التي تنفذها الجمعية في مختلف المجالات الهادفة إلى تحقيق رسالة الجمعية وتعريف المجتمع بحقوق الطفل المشروعة بل وكيفية التعامل معهم دينيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا وقانونيا وصحيا وغير ذلك .

وقال العودري لا بد من تضافر الجهود كلا في موقعه ومستواه



المجتمع والناس

إعداد/ ميسون عدنان الصادق

الدولة المدنية في عيون عدد من الشخصيات القيادية والاجتماعية :

الدولة المدنية الحديثة لا تستقيم بوجود القبلية



مهدي باطويل



فاطمة مريسي



علي عبد المجيد



د. سوسن باخيرية



د. صالح محمد مبارك

الدولة المدنية الحديثة هي الدرغ الواقية للحفاظ على أمن وسلامة الوطن، واستكمال بناء هذه الدولة بكل مؤسساتها وهيئاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية يشكل ضرورة عاجلة وملحة لكي تقوم على الديمقراطية والمساواة والتكافؤ وإعمال القانون والعدالة الاجتماعية.. وبذلك نحقق أقصى درجات الوحدة والتماسك والتلاحم للجماعة الوطنية.

(14 أكتوبر) التقت عدداً من الشخصيات البارزة حول هذا الموضوع واليكم التفاصيل:

لقاءات/ منى علي قائد

نبذ العنف والإرهاب

في بداية جولتنا الاستطلاعية كان لقائنا الأول بالأخ/ مهدي باطويل المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بعن بعدن حيث قال: طبعاً كل يمني يتعمى أن تكون اليمن دولة مدنية حديثة، ومفهوم الدولة المدنية هو التعامل المدني ونبذ العنف والإرهاب وأن يكون جميع الناس متساوين في الحقوق والواجبات (مثل أسنان المشط) ولن يتم هذا إلا من خلال خروج المعسكرات من المدن ومنع حمل السلاح فيها وأن تسير الأمور بشكل منظم مثل ما هو حاصل في دول الخليج وبالذات في مدينة دبي.

وأضاف قائلاً: ولتوفير هذه الدولة الحديثة يجب أولاً أن تفرض الدولة هيبتها على جميع محافظات ومديريات وقرى الجمهورية اليمنية، وثانياً: تجنب القبيلية من موضوع الدولة، أو شخصنة الدولة في أشخاص محددين عندما يتم تحديد الوظائف في المناقصات لكل مرافق الدولة وعلى مستوى الوزارات أو توفير نظام سلطة محلية أو نظام محلي واسع الصلاحيات في المحافظة، بحيث أن كل محافظة تحكم نفسها بنفسها وتكون هناك سلطة مركزية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد أنه إذا ظلت القبيلية موجودة ولم تبسط الدولة هيبتها ولم توفر الأمن والاستقرار للمواطن فلن تكون هناك دولة مدنية حديثة، لأن الدولة المدنية لا تستقيم بوجود القبيلية، لهذا يجب أن تكون القبيلية في مناطقها وعدم حمل السلاح في المحافظات كون وجود السلاح يعكر صفو الأمن.

دولة النظام والقانون

من جانبها قالت الأخ/ فاطمة مريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع عدن: أولاً أنا سعيدة جداً بهذا اللقاء مع صحيفة (14 أكتوبر) التي نراها اليوم مواكبة للتطورات الجارية في بلادنا بكل صدق وأمانة وقد لبست ثوباً يمينياً وترانياً حقيقياً بعيداً عن الأكاذيب والزيف واستطاعت اليوم أن تعبر عما يدور في الشارع العام بأمانة وشفافية وعكس ذلك في إطار ما تبرزه من المرحلة القادمة.

وثانياً: بالنسبة لمفهوم الدولة المدنية الحديثة وما هو مطلوب توافره إقامة دولة مدنية حديثة فهو مفهوم شامل وعميق ويرتكز على العديد من الأسس المختلفة، فالدولة المدنية الحديثة هي دولة النظام والقانون.. ودولة الحكم الديمقراطي القائم على إجراء العملية الانتخابية وفقاً للدستور وأيضاً حقوق الإنسان وحرية التعبير وسيادة سلطة القانون فوق الجميع، وكذا الالتزام بالمواطنة المتساوية وعميق دور دولة المؤسسات وحماية الحقوق العامة وإرساء إعلام حر وواسع، وأيضاً تأسيس أحزاب سياسية ومنظمات ونقابات.

انتخابات حرة ونزيهة

وأضافت: كما أن من مفهوم الدولة المدنية الحديثة توسيع صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية كأساس للتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة تجسد إرادة جموع الناخبين وبشفافية تحقق تعددية سياسية وحزبية دون قبود.

استطردت قائلة: كما أن دستور الدولة الحديثة يعطي مشاركة شعبية واسعة عبر حكم محلي ديمقراطي كامل الصلاحيات وتقليص المركزية وإجراء انتخابات محلية وتكوينات مؤسسات مدنية مختلفة.

وأكدت أنه لا بد من صياغة الدستور والقوانين بما يعطي المواطن الحق في حماية الحقوق المدنية، وإذا وضعتنا كقضية تشكيل الدولة المدنية فهي تقام على أسس ديمقراطية من خلال فصل السلطات والانتقال السلمي للسلطة والوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخاب ولا يجوز بقاء الحكم بيد قبيلة أو فرد أو حزب، وسيدة القيم وبذلك تكون دولة مدنية حديثة ويكون الجيش والأمن بيد المواطن وليس بيد فرد معين، ويدافعان عن المواطن وليس ضده، فهذه هي الدولة المدنية الحديثة التي تتطلع إلى بنائها إن شاء الله.

إقامة دولة ثقة

وفي جولتنا الاستطلاعية وقفنا وقفة قصيرة مع الأخ/ علي عبدالمجيد أمين عام المجلس المحلي بمديرية الشيخ عثمان حيث قال: كثر الحديث عن الدولة المدنية الحديثة ومما تعنيه هو إقامة دولة ثقة مع المواطنين من خلال اتخاذ القرارات الخاصة بمشروع الدولة.

فالمطلوب من الدولة المدنية الحديثة هو توزيع الثروة للجميع والقيام بإصلاحات مالية وإدارية وكذا محاربة الفساد بكل طرقه وأشكاله والحد من انتشاره، وتوفير الاستقرار الأمني والغذائي وكذا الشراكة مع المجتمع المدني ومواكبة التعليم العصري.

وأضاف: أيضاً الاهتمام بالثقافة المحلية والعربية والإسلامية والعالمية ورعاية الأطفال والمسنين، وكذا توفير العلاج للمرضى تشخيصاً مع المستلزمات الطبية الحديثة وتوفير فرص العمل للشباب والالتزام بالمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

مختتماً حديثه: بأن الدولة المدنية ترتكز على إصلاحات فكرية وثقافية واقتصادية وذلك لخدمة المجتمع.

قوانين تنظم عملنا

في هذه الجولة التقينا الدكتورة/ سوسن باخيرية أستاذة مشارك ونائب عميد كلية الطب لشؤون المختبرات التي قالت: الدولة المدنية الحديثة هي التي تهتم بالمواطن كإنسان له حقوق وواجبات يعرف من أين تبدأ؟ وأين تنتهي؟ وما هو الدور الذي يجب أن يؤديه ناحية أسرته ومجتمعه وبلده بشكل عام،

وطبعاً كل هذا لن يتحقق ولن نتحصل عليه إلا من خلال وجود دستور يحمي المواطن ويمنحه حقوقه، وكذا أن تكون دولة قوية لها قوانين نافذة وتتمكن من بسط نفوذها على المدينة والريف. وأضافت أن الدولة تبدأ من الأسرة والمجتمع والمؤسسات الحكومية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تكاتف جميع الجهود في مختلف المستويات من خلال تطبيق القوانين والدستور، كما يجب أن نهتم بالأفراد الموجودين في المجتمع وبالأسرة وبالأمم بدرجة أساسية لأنها هي عماد الأسرة وهي نصف المجتمع.

وأفادت: متى ما كانت لدينا امرأة واعية ومقدرة، هذا سيضمن للمجتمع نشأً صحيحاً وجيلاً صالحاً، وثانياً: الاستقرار الأسري فطالما لدينا امرأة تترك حقوقها وواجباتها سنضمن وجود نشء أو جيل صالح، حيث لمسنا في الآونة الأخيرة تدهوراً أخلاقياً كبيراً جداً على مختلف المستويات وهذا يحز في نفوسنا كثيراً، فالضعف الذي يتعرض لها كل من الأب والأم في تغذية نفقات الأسرة إلى جانب انعدام الأمان هذا يعمل على زعزعة الثقة داخل الفرد نفسه، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار النفسي، وهذا يعكس نفسه بصورة كثيرة منها التعصب وعدم الرضى عما يدور في المجتمع، لهذا على الدولة أن تهتم بأفراد المجتمع نساءً ورجالاً فإذا اهتمت بهم بدون شك سيكون مستقبلنا أفضل.

الشباب طاقة فعالة

وقالت: ولأن الشباب طاقة كبيرة وصمام أمان المستقبل، يجب توجيههم من خلال الأسرة والمدرسة والجامعات، حيث إننا إلى الآن لم نعر الشباب أي اهتمام «أين الأندية الرياضية والتوعوية في المدارس؟» وأين التربية البدنية والتربية الأخلاقية؟ وأما الجانب الديني فهو موجود ولكن يجب أن نعززه ونجعله لصالح المجتمع، لأن الشباب طاقة فعالة يمكن أن تخدمنا في المستقبل.

وطالبت بإرساء دعائم النظام والقانون حتى يتمكن المجتمع من العيش باستقرار، بالإضافة إلى أننا بحاجة إلى قوة اقتصادية وتشغيل مواردنا بشكل صحيح، وكذا الاستفادة من خيراتنا إلى جانب الاستفادة من التراتر العلمية الموجودة في البلاد بالشكل الصحيح.

كوادر علمية مهيبة

وقالت باخيرية إن لدينا كوادر علمية مميزة يقفون في طابور البطالة، لهذا يجب أن تكون لدينا صيغة صحيحة تحتوي الناس بعيداً عن الوساطة والمحسوبية والتهميش للأخر، حيث إن هذه المسألة اعتبنا كثيراً ونتيجة لهذا التهميش حصل رد فعل تراكمي سبب للناس إحباطاً غير عادي وأصبوا فاقدي الأمل بالغد. واستطردت قائلة: لهذا يجب إقامة دولة نظام وقانون من خلال تقييم مؤسساتنا

وصياغة دستور وقوانين تنظم عملنا، بالإضافة إلى حاجتنا للشعور بالأمان والاستقرار في بلادنا، حيث نحن بحاجة إلى نهضة في كل الجوانب وأن نقف ونتكاتف جميعاً لتحقيق هذا الهدف.

النهوض الحضاري الشامل

فيما قال الدكتور/ صالح محمد مبارك عميد كلية الهندسة: الدولة المدنية الحديثة هي المخرج لكل الصراعات السياسية والمناطقية والعنصرية والطائفية والمذهبية والقبلية والأسرية، وهي مفهوم له جذبه في الأوساط السياسية والاجتماعية والقانونية والفكرية، حيث إن الحديث عن الدولة المدنية ليس وليد اليوم، وإنما بدأت ملامحه بصورة ملموسة في القرن الثامن عشر الميلادي وكانت الثورة الفرنسية قامت مطالبة بحقوق الشعب الفرنسي والعمل على احترام حرته وأسفر عنها وجود الدستور والنظام الجمهوري والإعلان عن حقوق الإنسان.

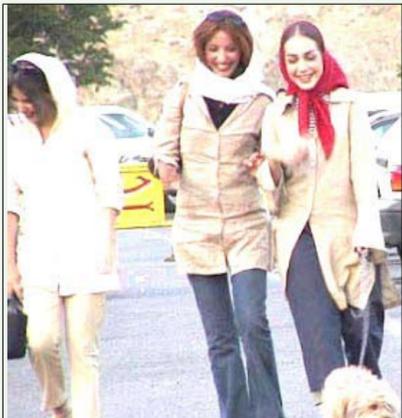
وأضاف أن الدولة المدنية الحديثة التي ننشدها يجب أن يكون النظام الجديد فيها معنياً بالنهوض الحضاري الشامل المعبر فعلاً عن دولة مدنية حديثة قائمة على النظام الجمهوري التعديني وفق صيغة النظام البرلماني الشوروي الخاضع لمبدأ التداول السلمي للسلطة وانتقالها بالطرق الشرعية، وكذا تحديد فترات الرئاسة والوظائف العليا في الدولة وشروط ومواصفات شاغلها من حيث الكفاءة والنزاهة والإخلاص حرصاً على مصلحة الوطن وعدم تكرار الظواهر السلبية السيئة والمختلفة التي اعتمدت على الولاءات القبلية والمناطقية والأسرية.

وأوضح أن الدولة المدنية الحديثة هي دولة النظام والقانون الذي يتساوى أمامه بني الإنسان، فهي ليست دولة رئيس الجمهورية ولا دولة رئيس الوزراء ولا دولة شيوخ القبائل، ولا فضل لأحد على أحد إلا بالعمل والإبداع والسلوك القويم.

وقال إنه في الدولة المدنية الحديثة لا قداسة للحاكم فيه ولا مكان فيها للسلط والديكتاتورية والظلم وحكم الفرد والأسرة والقبيلة، بل هي دولة تنظر لكل مواطنها بعين واحدة، ومواطنة متساوية وشراكة مجتمعية تتحقق في احترام الجميع للحقوق والحرية.

ولتشكيل دولة مدنية حديثة يجب أن يتوافر فيه أولاً: الدستور كأساس للدولة المدنية الحديثة، ويكون هو المعيار في تنظيم تصرف السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية» وخضوعها للقانون الذي هو ركن أساسي لقيام الدولة المدنية الحديثة، وثانياً: تطبيق النظام الديمقراطي في الحكم باعتبار الشعب هو مصدر السلطات في اختيارها، والاعتراف بالحقوق والحرية الفردية وذلك لحماية الفرد من تعسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقه وكذا تنظيم رقابة قضائية تحقق بدرجة أعلى من الرقابة البرلمانية.

نافذة راقبوا أبناءكم



ميسون عدنان صادق

بات التفسخ الأخلاقي الإباحية منتشراً في أي مكان فيه اختلاط كالجامعة والشارع والأندية والحفلات إلخ وهي نمط سلوكي غير مألوف استورده مجتمعنا الشرقي من الغرب.

بعض الفتيات في مجتمعنا لم يعدن يراعين كونهن فتيات شرفيات يتوجب عليهن أن يكن حريصات في تصرفاتهن وصارت الواحدة منهن ترقص وتغنى وتقلد الفتاة الغربية في سلوكها من دون أن تردعها قيم أو مبادئ خصوصاً في ظل غياب الرقابة من الوالدين ولعلها باتت تجد نفسها مرغوبة من الشباب عندما تقوم بتقليد الفتاة الغربية .

والإباحية سلوك منتشر في مجتمعنا وليس مقصوراً على المرأة فقط بل إنه أيضاً على الرجل من خلال ممارساته المنفلتة التي لم يعد في الإمكان السكوت عنها. إن هذه العادات والسلوكيات المستوردة لا تنطبق مع عاداتنا وتقاليد مجتمعنا الشرقي وانفتاح وسائل الإعلام على الثقافة الغربية دون حصانة ثقافية لعامة الناس مشكلة كبيرة إضافة إلى استحداث الفضائيات التلفزيونية وما أفرزته من نمط وتفكير وسلوك لا يمت لتقافتنا الشرقية وعاداتنا المحافظة بصله أسهمت بشكل أو بآخر في الترويج لسلوكيات مرفوضة.

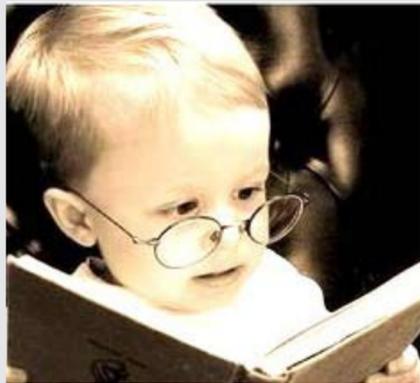
زواج الفتيات بأجانب



ميسون عدنان صادق

زواج الفتاة بشباب غير عربي من الظواهر التي أثار جدلاً كبيراً على الرغم من تأييد البعض لها وإيجادهم العديد من المبررات التي تؤيدها. فأنا أرى أن الفتاة لا بد من أن تتزوج بأي شاب مسلم وعلى خلق يحترم العادات والتقاليد العربية الأصيلة بناء على قوله تعالى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ما يؤكد أن التقوى أهم من الجنسية ولست ضد زواج الفتيات بأجانب مادامت هناك قناعة بالطرف الآخر وتوافرت فيه الشروط المطلوبة خصوصاً إذا أحسنت تربيته بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه).

وأفيد زواج الفتاة بأي شاب إذا كانت لديه رغبة أكيدة في تكوين أسرة مستقرة واعدة بمستقبل مشرف ولا مانع من



يحتاج إلى ممارسة لذا أجبر نفسك لمدة لا تقل عن شهر حتى تعود عليها باستمرار .

- تحدث عما تقرأ عنه للأخرين فالتحدث عن الأشياء التي تقرأها يساعدك على مواصلة القراءة .

أخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في ما قدمته للاستفادة كما استفدت أنت من خلال عملي كمندف للمشاريع الثقافية في البيت الأملاني للتعاون والثقافة حيث قدمت ضمن فعاليات الثقافة حتى الآن أكثر من 40 قراءة شهرية لعدة كتب متنوعة مترجمة من اللغة الألمانية إلى العربية منها قصص للأطفال وتم تقديمها لأكثر من مدرسة في عدن ، وكذا الشباب وجمعية المعاقين والمصميين لذا فالتواصل مع القراءة يجعلك متواصلاً من الناس.

لماذا نقرأ ؟

القراءة هي جزء من اللغة واللغة هي وسيلة للتواصل أو الفهم وتتكون اللغة من حروف وأرقام ورموز معروفة ومتداولة للتواصل بين الناس وهناك أنواع أخرى للقراءة غير التي في اللغة مثل قراءة النوات الموسيقية أو الصور التوضيحية وغيرها.

كتبها: اخترع الملك قاسم

- التعبير الصوتي عن المعاني المقروءة
- الالتزام الصحيح بمواقع الوقف
إن الوطن العربي يعاني من قلة القراءة وكشفت الإحصائية بأن كل مليون عربي يقرأون (30) كتاباً فالإحصائية تبين لنا أن القراءة في الوطن العربي وضعها هزل للغاية ومن أسباب ضعف القراءة في الوطن العربي الوضع الاقتصادي المتدهور الذي لا يسمح بشراء الكتاب إلى جانب انتشار الأمية فالتاس في الوطن العربي لا يجيدون قوت يومهم لذلك يعتبرون لقمة الخبز أهم من الحرف وأهم من جملة مفيدة وكيسا من المواد الغذائية أهم بكثير من مقال في جريدة أو قصة قصيرة .

لماذا نقرأ ؟
- القراءة متعة النفس وغذاء العقل .

أنواع القراءة
تنقسم القراءة من ناحية الشكل إلى نوعين (القراءة الصامتة، القراءة الجهرية) وفي كليهما ينبغي من القارئ أن يقوم بتعريف الرموز وفهم المعاني إلا أن القراءة الجهرية تتطلب من القارئ أن يفسر الأفكار والمفاهيم التي تحتوي عليها المادة المقروءة.

مهارات القراءة الصامتة:
تحديد أهداف الكاتب وموضوعه .
تحديد الأفكار الرئيسية والفردية والتميز بينها .
اختيار عنوان للمادة المقروءة .
مهارات القراءة الجهرية .
القراءة الصحيحة والمسموعة الخالية من الأخطاء
- إخراج الحروف من مخارجها

غياب الخدمات الاجتماعية في الريف يؤدي إلى ارتفاع معدل ظاهرة أطفال الشوارع والعكس صحيح